كلمة التحرير

استشراف المستقبل في عهد ما بعد الثورات العربية

هيئة التحرير

ليس من السهل أن تخلو كلمة التحرير في هذا العدد من مجلة إسلامية المعرفة من الإشارة إلى طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية. ولا نتخيل أحداً من قراء المجلة لم يتابع الأحداث التي توالت على المنطقة منذ مطلع عام ٢٠١١م، ومن ثم فإننا سوف نتجاوز عن الحديث عن وصف ما حدث وتفسيره، لنقصره على إشارات مقتضبة إلى المستقبل القريب في الشهور وربما السنوات القليلة القادمة، وسوف تكون هذه الإشارات في ثلاث صيغ، ربما تتكامل فيما بينها في أي حديث عن المستقبل، وهذه الصيغ هي تساؤلات وآمال واحتمالات.

أولاً تساؤلات:

ثمة تساؤلات تتماهى مع احتمالات المستقبل الذي سيكون نتيجة لأحداث الثورات العربية، وسوف نستخدم في هذه التساؤلات صيغة "هل". وهي صيغة توحي بوقوع الإجابة في أحد احتمالين: نعم أو لا. للتأكيد على النتائج البالغة الأهمية لأي من هذين الاحتمالين. ومن هذه التساؤلات:

١. هل ستكون بعض الممارسات التي أَلِفَتها الشعوب العربية قد ذهبت إلى غير رجعة، وأصبح الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والفساد الاقتصادي من قصص الماضي؟

٢. هل سيتوقف السياسيون في بلادنا عن قول شيء وفعل شيء آخر يناقض ما قالوه، بعد أن أصبح الكذب صفة ملازمة للسياسيين؟

٣. هل ستحافظ قوة الإعلام على زخمها وتأثيرها في كشف الحقائق، وصناعة الأحداث؟

٤. هل ستسير جهود الإصلاح في اتجاهات إيجابية، وينتقل دعاة الإصلاح من الوعي السالب إلى المشاركة في تحمل المسؤولية؟

٥. هل ستتمكن القوى الإسلامية الصاعدة من ممارسة الديموقراطية بإخلاص وصدق، وهو أمر كان في معظم الأحيان موضع شك عند كل من القوى العلمانية والليبرالية الداخلية، والقوى الخارجية على السواء؟ وهل ستقبل تلك القوى الأخرى التعاون مع القوى الإسلامية في ممارسة الديموقراطية بإخلاص وصدق، لمواجهة مسؤوليات الحكم والإصلاح في المرحلة القادمة؟ أو ستعمل على إعاقة أية فرصة للنجاح، لتثبت أن خيار الشعب في انتخاب الإسلاميين كان خطأً؟!

ثانياً: آمال وطموحات

ثمة آمال في الإصلاح تلوِّن الصورة المنشودة التي تأمُل الشعوب أن تتحقق في المرحلة القادمة بوصفها نتيجة لهذه الثورات العربية المتلاحقة. ومن الأمثلة على هذه الآمال:

١. آمال في إصلاح فكري وثقافي يعيد للمجتمع العربي هويته الإسلامية، ويبني له موقعاً محترماً في ساحة العالم. وهذا مجال مهم من مجالات الإصلاح يحتاج إلى التوعية بأهميته، وصياغته في صورة مشروع للإصلاح يتضمن السعي إلى بناء رؤية للعالم وما ينبثق عنها من نظرية معرفية ومنهجية في التفكير والبحث والسلوك.

٢. آمال في إصلاح سياسي يبني الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويضمن الحريات الأساسية والعامة، ويقيم التوازن بين السلطات المختلفة للقيام بأدوارها بإخلاص وفاعلية، ويحلُّ مشكلة القلق من شعارات الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة، وذلك بالتأكيد على مدنية الدولة، دون ثيوقراطية إسلامية، أو علمانية غير إسلامية؛ إصلاح سياسي يولِّد في المجتمعات العربية ثقافة جديدة؛ لا يعود الكذب والنفاق فيها هو الأساس في الممارسة السياسية؛ ثقافة يزول فيها حاجز الخوف والرعب من إظهار النقد، والاعتراض، والاحتجاج؛ ويرفع فيها دعاة الإصلاح شعاراتهم لتقديم البدائل والرغبة في المشاركة في المسؤولية وحل المشكلات، وليس للتحشيد والإعذار والقبول بأضعف الإيمان؛ ثقافة

تنتقل فيها طاقات المفكرين والمصلحين والدعاة، من متابعة الأحداث وتفسيرها إلى توجيه الأحداث نحو الغايات المنشودة، وربما صناعتها؛ ثقافة تنشغل فيها أعداد كبيرة من الشباب في الهمّ الوطني، والممارسة السياسية، وربما يصبح الحضور الشبابي في الأحزاب والحركات والتنظيمات النقابية والسياسية، عامل ضغط كبير يحدّ من نفوذ الشخصيات التقليدية التي تتصف بالتقدم في السنّ.

٣. آمال في إصلاح اجتماعي يحفظ كرامة الإنسان، ويبني أسرة قوية، ويضبط التماسك الاجتماعي، ويجعل مؤسسات المجتمع الأهلية والمدنية والخيرية هي الأركان الحقيقية للخدمات الأكثر أهمية في المجتمع.

٤. آمال في إصلاح إعلامي يطور الوعي السياسي والممارسات الشريفة، التي تنهي حلقات المكر الإعلامي واغتيال الشخصيات.

٥. آمال في إصلاح إداري يحرر المجتمع من ثقافة الواسطة والمحسوبية وتوريث المناصب والمواقع ضمن أفراد العائلة الواحدة من جيل إلى آخر، ويجعل من الأعراف والممارسات الإدارية قوة تنظيمية حضارية، تولِّد التقدير لكل فرد مهما كانت منزلته، والاحترام للآراء الجمعية التي ترشد طرق اتخاذ القرارات وإنفاذها بيسر وفاعلية.

٦. آمال في إصلاح تربوي يحشد طاقات المؤسسات التربوية والتعليمية من رياض الأطفال إلى الجامعات، لتعيد الاعتبار لمهنة التعليم بوصفها أم المهن، وتعطي الأولوية لها في الدعم والتمويل لبناء الشخصية المنتمية إلى مجتمعها وأُمَّتِها. وهو إصلاح يصوغ برامج التعليم على أساس التكامل بين الإطار المعرفي الإسلامي للعلوم والمعارف من جهة، والمجالات المعرفية المعاصرة من جهة أخرى. ويتجاوز مشكلات الازدواجية القائمة في نظم التعليم.

٧. آمال في إصلاح اقتصادي يعيد بناء الفلسفة والفكر الاقتصادي والممارسة الإصلاحية من القمة إلى القاعدة؛ ويحرر المجتمع من الديون والقروض ضمن التوصيات القاتلة التي يصوغها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للأنظمة المتخلفة لضمان استمرار تخلفها؛ إصلاح يقيم العدل والتوازن بين متطلبات الحفز الفطرية في حرية السوق والقطاع الخاص من جهة، والضبط والتوجيه والحماية التي تمارسها الدولة من جهة أخرى،

ويبني ثقافة المجتمع المنتج، ويقلص من سلبيات الثقافة الاستهلاكية، ويقيم التوازن في برامج التنمية الزراعية والصناعية والخدمات والتكنولوجيا الملائمة والمتقدمة، وما يلزم ذلك كله من بنى تحتية في الطرق والأدوات والإدارة والمؤسسات.

هذه أمثلة على الآمال المنشودة التي تأمل الشعوب أن تتحقق نتيجة لما جرى ولا يزال يجري في عدد من البلدان العربية، لكنها آمال وحسب، فهل هي آمال قابلة للتحقق فعلاً؟ ومن الذي يمكنه أن يحققها؟ وكيف سيتم ذلك؟ ومتى؟ وأين ستتحقق أولاً؟ أو إنَّ الشكوك والتخوفات التي تتنازع هذه الآمال هي أقرب إلى أن تحبط هذه الآمال وتطيح بها، ومن ثَمَّ تذهب كل التضحيات التي كانت وقود الثورات العربية هدراً؟

إلى أي درجة يمكن للآمال والطموحات أن تكون عوامل تفاؤل تحدد إمكانية حصول ما نتنبأ بحصوله؟ وإلى أي درجة يمكن للشكوك والتخوفات أن تكون عوامل تشاؤم تتغلب على الطموحات، ومن ثم تجعلنا نتنبأ بحصول النتائج التي نتخوف من حصولها؟

ثالثاً: احتمالات وتوقعات

هناك أمور تشير الأحداث الجارية الآن إلى احتمال كبير في ظهورها على الأقل في المستقبل القريب: ومنها:

١. في مسألة الأمن والاستقرار: ليس من السهل أن تختفي في أي مجتمع عناصر الشر التي تلجأ إلى ممارسة التمرد على التشريعات والقيم والأعراف، وتغتصب حقوق الآخرين، دون رادع من دين أو خلق أو قانون. وهؤلاء يستغلون ظروف الفوضى إن وجدت، ويثيرونها إن افتقدت. ونظراً لأن الثورة يصاحبها غالباً شيوع الفوضى، وافتقاد الأمن، وغياب حكم القانون، فإن هؤلاء الأشرار ينشطون في هذه الظروف؛ فيثيرون الفتن ويؤججون الصراعات، ويشجعون على حالة العصيان، ويقودون البسطاء من العامة في الاحتجاجات وقطع الطرق والتمرد، رافعين شعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب! ويحتاج القضاء على هذه الحالة إلى بعض الوقت، وربما يستمر ذلك من

سنتين إلى ثلاث سنوات، بعدها يتزايد وعي الناس بأهمية الأمن والاستقرار، ويزداد قلقهم من ضياع مصالحهم في ظروف الفوضى والتمرد، فيكونون عوناً للسلطات الرسمية في طلب الأمن والاستقرار. وفي هذه الأثناء سوف تتزايد بعض المظاهر العملية للتدين والتكافل الاجتماعي المنطلق من مشاعر دينية، سواءً في تقديم خدمات تربوية وصحية وثقافية، أو في المهرجانات الكبيرة التي سوف تقام في الاحتفالات بالمناسبات الدينية.

٢. كانت جماعات الإسلام السياسي في العقود الماضية في موقع المعارضة، وقد استطاعات أن تستقطب كثيراً من التأييد الشعبي، لكن انتقالها من المعارضة إلى السلطة الآن سيشكل لها كثيراً من التحديات؛ لأنَّ الإصلاحات التي تنشدها الشعوب ليست سهلة ولن تم بصورة عاجلة، ولا سيما في مجالات الاقتصاد والموقف من القوى الكبرى، والقضية الفلسطينية. وصبر الجماهير لن يكون طويلاً، وستبدأ العناصر غير المؤدلجة من الناس بالشكوى والاحتجاج، وسينفضُّ كثير من الناس عن تأييد الجماعات الإسلامية، والأخطر من ذلك أن ثمة احتمالات بانتقال ذلك إلى الخلل في ظاهرة التدين نفسها.

٣. إن الواقع الجديد يتيح الفرصة لكل فئة أن تمارس حريتها في التعبير، ورفع الصوت في التنافس مع الفئات الأخرى أو مواجهتها، والاحتمال الأكبر أن تتحول بعض الحركات الإسلامية المشاركة في السلطة إلى التوسط والاعتدال في المواقف المختلفة، لا سيما في مسائل السلوك الاجتماعي وقضايا الحريات وحقوق المواطنة. وسوف تظهر على بعض المشاركين في السلطة مظاهر الرخاء أو التمتع بامتيازات المناصب والمواقع السياسية والإدارية. وسيكون ذلك حافزاً لحركات أخرى لرفع صوتها بالاحتجاج، ولو من باب التميُّز، وربما يتحول التميّز إلى مواقف متطرفة. والنقاشات التي تدور الآن بين التوجهات الإسلامية المختلفة أحياناً، وفي داخل بعض الحركات أحياناً أخرى، مثال على التنافس و(المزايدة) في بعض المواقف المعبرة عن التميّز في التدين.

٤. لا يتوقع أن تكون هناك تغييرات ملموسة في الممارسة الاقتصادية، في بلدان الثورات العربية؛ ذلك أن النظام الاشتراكي قد سقط غير مأسوف عليه، والنظام الرأسمالي عانى في ربع القرن الأخير من مظاهر كثيرة من الخلل، جعل الأزمات الاقتصادية الخانقة تتوالى في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكثير من دول العالم الأخرى. لذلك سيكون هناك قدر كبير من الحذر في اللجوء إلى تغييرات جوهرية في

الاقتصاد، وسوف يقتصر التغيير على إجراءات أكثر ضبطاً للشفافية ومحاولة الحد من الفساد، وتقديم الأولوية في الخدمات الأساسية للطبقات المتوسطة والفقيرة، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وتوسيع دوائر التكافل الاجتماعي. ومع ذلك فإن مسألة الإسلام في الاقتصاد لن تصل إلى إعادة صياغة فلسفة جديدة للنظام الاقتصادي وآلياته وأدواته. وربما تكتفي بالتوسع في أعمال البنوك الإسلامية على الطريقة التي شاعت في نصف القرن الماضي، واقتصرت على كون البنك الإسلامي يقدم خدمات التعامل التي تقدمها البنوك الأخرى ويتميز عنها بأنواع محدودة من العقود المالية. ومع ذلك سوف تكون الحاجة أكثر إلحاحاً إلى تطوير نظام اقتصادي جديد، وربما غير مسبوق، يقوم على فلسفة اقتصادية جديدة، وسيتوجه هذا الإلحاح إلى المتخصصين في الفكر الاقتصادي من ذوي التوجهات الإسلامية، أكثر مما سيتوجه إلى علماء الشريعة، الذين انحصر دورهم، في المسألة الاقتصادية حتى الآن، على الافتاء بجواز بعض صور المعاملات التي تضطر إليها البنوك الإسلامية اضطراراً.

٥. يتوقع أن يزداد تقارب القوى الإسلامية المعتدلة من التوجهات الليبرالية في ممارساتها السياسية والاقتصادية، وفي قضايا الحريات الأساسية وحقوق المواطنة، بسبب اضطرارها لاتخاذ مواقف عملية تتعامل مع الواقع. وسيكون ذلك من جانبهم حسماً لبعض المسائل التي كانت الجهات الأخرى تعدها مناطق رمادية في مواقف الإسلاميين، ليثبتوا أنَّه لا مبرر للخوف من الإسلاميين، وأنهم يمارسون المشاركة والتعاون لا المغالبة والإقصاء، وأنهم جماعة من المسلمين وليسوا جماعة المسلمين. وأن الممارسة الديمقراطية هي هدف استراتيجي لهم كما هو عند غيرهم، وليس تكتيكاً مؤقَّتاً.

٦. في الوقت الذي تزداد التيارات الإسلامية المعتدلة اعتدالاً، فإن العناصر الإسلامية الأكثر تشدداً سوف تحاول التميز باتخاذ مواقف مخالفة وأكثر تطرفاً، وسوف يعطي ذلك مبرراً للعناصر الليبرالية المعتدلة أساساً للابتعاد نحو التطرف العلماني، تعبيراً عن تميّزها واختلافها الإيديولوجي الجذري مع الإسلاميين، وتعبيراً عن رد الفعل المقابل لتطرف الاتجاهات الإسلامية المتشددة. وفي الوقت نفسه سوف يشكل ذلك مصدراً لتزايد الصراع بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية. وستكون ساحة الصراع الأساسية هي أجهزة الإعلام، التي سوف يبقى العلمانيون الأكثر خبرة والأعلى صوتاً فيها.

٧. إذا كانت الثورات العربية قد نجحت في تغيير الأنظمة في بعض البلدان، فإن البلدان الأخرى لا بد أن تشهد تغييرات ملموسة. وربما يبدأ ذلك بإجراءات تحاول فيها أنظمة الحكم حماية نفسها، عن طريق إغراق الناس بالمال، ولدى بعضها كثير منه على أية حال، وعن طريق "منح" جرعات محددة ومحسوبة من الحرية، تكون أساساً لتحرك شخصيات وفئات إصلاحية للمطالبة بحريات أوسع، والمناداة بقاعدة: "الحرية حق يأخذه الأحرار بأيديهم عنوة، وليس منحة يعطيها المستبدون عن طيب خاطر". وسوف يتزايد زخم هذه التحركات، وسوف تواجه إما بعمليات احتواء تُغري بالمزيد من المطالبات، أو بعمليات قمع تلهب المشاعر، وتسرع في احتمالات التغيير. والتخوف الذي يرتبط بهذا الاحتمال أن ينقلب الاهتمام بالشأن الديني الذي يعاني من كثير من التناقضات على المستوى الرسمي، إلى رد فعل مقابل، يؤثر سلباً على اتجاه التدين بصورة عامة، وتندفع فيه كثير من الفئات نحو الليبرالية، ثم نحو التطرف العلماني.

٨. رغم أن الخطاب الإسلامي السياسي كان في السابق خطاباً أممياً عابراً للحدود والقوميات واللغات سيكون بعد اليوم خطاباً وطنياً بامتياز. سوف نشاهد على شاشات القنوات الفضائية للإسلاميين تأكيداً ربما كان مبالغاً فيه على الهوية الوطنية، والعَلَم، والنشيد الوطني المحلي، وهوية الدولة المحلية، ومحاولة التقارب مع الشريك الوطني المختلف في الدين بزيارات ماراثونية متبادلة. وسوف يزداد الهمُّ الوطني المحلي إلحاحاً يوماً بعد يوم. وهذا لا يعني بطبيعة الحال التوقف عن الانشغال بهَمِّ الأمة على امتداد مجتمعاتها وأقطارها، ولكن ثقل المسؤولية الوطنية التي تحملها القوى الإسلامية التي تصل إلى الحكم في أقطارها المحلية، وكثرة المشكلات التي لا بد أن تواجهها، سوف تستهلك القدر الأكبر من الجهد والوقت والإمكانات.

٩. لقد كانت هذه الثورات التي تمت حتى الآن ثورات شعبية عارمة ضد أنظمة صنعتها الجيوش عبر انقلابات عسكرية متوالية. ومع أنها كانت مصدرَ كثير من الهدر والفساد المالي والاقتصادي، الذي يستهلك الجزء الأكبر من موازنة الدولة، فإنَّه لم يكن لهذه الجيوش أيُّ دور في حماية أقطارها. والذي يتوقع الآن هو لَجْمُ نَهَمِ القيادات العسكرية في مزيد من الامتيازات والنفوذ. وإعادة برمجة الإنفاق عليها. وربما يجعل هذه الجيوش غير قادرة على التحكم في حركات الشعوب على الأقل في المدى المنظور من السنين القادمة.

قد تبدو بحوث هذا العدد بعيدة عما يدور الآن في الساحة العربية، ولكنها ليست ببعيدة عمّا يدور في الصناعة الفكرية، والمساجلات الثقافية؛ إذ بقي الحديث عن الوعي وصناعته ذا مساحة واسعة في الحديث عن تشكيل شخصية الأمة. وما المعارك الدائرة بين الإسلاميين والعلمانيين على المستوى السياسي إلا جزء من الجدل الدائر حول هوية الأمة وماهيتها، فالصراع في عمقه صراع رؤية وفكر.

يتضمن هذا العدد بحوثاً ناقشت علاقة الذات ببيئتها المعرفية، ومدى حضور الآخر في تشكيل هذه الذات؛ تنظيراً وتطبيقاً. فقد حاول الدكتور صالح نصيرات في بحثه المعنون بـ:" الحداثيون العرب والقرآن الكريم: نصر حامد أبو زيد أنموذجاً" أن يكشف عن أسلوب أبو زيد في التعامل مع القرآن الكريم ومنهجيته، وتجليات التفكير والرؤى الغربية في فكر الحداثيين العرب في تعاملهم مع النصوص المقدسة.

وكشف الدكتور عبد الملك بومنجل عن أنموذج معرفي آخر مغاير لنصر حامد أبو زيد، وهو طه عبد الرحمن، وذلك في البحث المعنون بـ:" من فلسفة الإبداع إلى إبداع الفلسفة: قراءة في الإنجاز الفكري لطه عبد الرحمن"؛ إذ سلط الباحث الضوء على الأصالة المعرفية لمشروع عبد الرحمن الفلسفي، الذي يحاول الإجابة عن أسئلة العصر برؤية عربية إسلامية أصيلة.

وسعى الدكتور الحاج دواق في بحثه الموسوم بـ:" التثاقف من مسلوبية الاحتواء إلى معقولية التثاقف" إلى الكشف عن المنطلقات التوحيدية والرؤية القرآنية في تبيّن مفهوم التعارف الحضاري، المبني على القيم والمثاقفة وتنوع الأداء، والذي يغاير روح الاستلاب والاحتواء وإلغاء الآخر.

ورأى الدكتور إدهام حنش في بحثه الموسوم بـ:" الوحدة والتنوع في نظرية الفن الإسلامي" أن التوحيد هو الجوهر المعرفي لنظرية الفن الإسلامي؛ فالتأصيل المعرفي لنظرية الفن الإسلامي يتكئ على البحث في إسلامية الرؤية والموضوع والمنهج المتعلق بإشكالية الوحدة(الأصل) والتنوع(الفرع). وأن العلاقة بين جلال الخالق وجماله وتجلياته، هي الأساس المعرفي لأية نظرية إسلامية تتحدث عن الوحدة والتنوع.

والله من وراء القصد